المطلب الرابع

مؤشري قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر(*): منظمة الإنكتاد

UNCTAD: Performance and Potential Index

تمهيد:

رغبة من منظمة الإنكتاد UNCTAD في مجاراة ما يجري على أرض الواقع من تطورات وصدور مؤشرات تقييمية عن مؤسسات دولية خاصة، بدأت المنظمة مع التقرير العالمي للاستثمار لعام ٢٠٠٢ في إصدار مؤشرين جديدين لقياس كل من مستوى الأداء FDI Performance Index بعدد ١٤٠ دولة، ليس هذا فقط بل تضمن التقرير أيضاً مؤشر لقياس مستوى إمكانات الدولة FDI Potential Index، خاصة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبناءً عليه، فنحن أمام مؤشرين لمنظمة الإنكتاد صدرا خلال الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، ٢٠٠٤. نحاول في الصفحات التالية التعرف على هذين المؤشرين، وعلى أداء بلداننا العربية فيهما، من خلال ذات الترتيب الذي عرضنا له بالنسبة للمؤشرات الأخرى، حيث يكون العرض من خلال نقاط ست وهي:

(١) التعريف بمؤشري قياس الأداء والإمكانات والجهة المصدرة لهما.

(*) مؤشر الأداء وإمكانات الاستثمار، التقرير العالمي للاستثمار، ملحق رقم (٤).

obeikandi.com

(٢) محددات أو معايير قياس كل من الأداء والإمكانات.
(٣) الصورة العامة لوضع الدول في المؤشرين خلال العامين ٢٠٠٣ و و٢٠٠٤.
(٤) وضع مصر في مؤشري الأداء والإمكانات خلال العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.
(٥) وضع الدول العربية التي شملها قياس مستوى الأداء والإمكانات.
(٦) وأخيراً الدروس المستفادة والمقترحات.

(١) التعريف بمؤشري قياس الأداء والإمكانات:

كما عرضنا في التمهيد، تم إدخال هذين المؤشرين في التقرير العالمي للاستثمار World Investment Reportالذي يصدر عن منظمة الإنكتاد وذلك منذ عام ٢٠٠٢ فقط. والإنكتاد هو اختصار لاسم هو «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nation Conference for Trade and Development» وهي إحدى المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة المهتمة بقضايا التجارة والاستثمار.

التقرير العالمي للاستثمار (WIR) يأتي في مقدمة ما تصدره منظمة الإنكتاد سنوياً، حيث يعالج مسائل تتعلق بالاستثمارات والتجارة الدولية بالإضافة لعرضه للمؤشرات الدولية والإقليمية ولتطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعهما الجغرافي.

وبعد زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة كبيرة من ٢٧ مليار دولار تقريباً خلال حقبة السبعينات إلى تدفق بلغ خلال عام ٢٠٠٠ فقط أكثر من ١,٣ تريليون دولار، بل كانت الزيادة في تدفقات الاستثمارات المباشرة خلال الحقبة الماضية أضعاف حجم النمو في التجارة العالمية.

ونظراً للأهمية التي استحوذ عليها الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل

أطراف عدة، خاصة الدول الساعية لجذبه، بدأت منظمة الإنكتاد منذ ثلاثة أعوام فقط بوضع مؤشرات ومعايير يمكن للدولة من خلالها تحسين فرصها في جذب هذا النوع من الاستثمارات. كما أن تلك المؤشرات والترتيبات السنوية تمثل مرشداً هاماً للغاية لصانعي القرار في الشركات دولية النشاط حيث يمكنهم بمجرد الاطلاع على هذا المؤشر تحديد وجهتهم المقبلة.

فبعد التطورات الهائلة التي شهدها الاقتصاد العالمي بدت الحاجة إلى جذب الاستثمار المباشر في غاية الأهمية بالنسبة لأغلب دول العالم. ولهذا فإن هناك منافسة عاتية بين دول العالم الآن على جذب هذا النوع من الاستثمار، لما يمكن أن يضيفه (أو لما تتوقعه الدول الراغبة في جذب هذا النوع من الاستثمار) إلى اقتصاد الدولة المضيفة من نقل للتكنولوجيا وخلق للوظائف سواء المباشرة أو غير المباشرة ورفع القدرات التنافسية ودعم للتصدير...الخ. وإدراكاً من الإنكتاد لتلك التطورات ولتوجيه جهود الدول نحو إصلاحات حقيقية أصدرت المنظمة هذين المؤشرين.

(٢) محددات أو معايير قياس كل من الأداء والإمكانات:

نحن إذاً بصدد مؤشرين أحدهما يتعلق بقياس مستوى الأداء الفعلي للدول، والآخر يتعلق بمستوى الإمكانات الحقيقية والمستقبلية للدولة، أي ما يمكن للدولة أن تحققه من جذب بناءً على واقعها وإمكاناتها الاقتصادية التي لم تفعل بعد. نعرض لمحددات قياس كل مؤشر على حدة وفقاً للترتيب التالي:

أولاً: بالنسبة لمؤشر قياس الأداء:

أي أنه يقيس مستوى أداء الدولة الفعلي من خلال حساب نصيب الدولة

من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم. أي نصيب مصر مثلاً من إجمالي الاستثمارات المباشرة عالمياً (الـ١,٣ تريليون دولار خلال عام ٢٠٠٠) مقسوماً على نصيب ذات الدولة من الناتج الإجمالي العالمي، أي مقدار ما تساهم به تلك الدولة في الناتج العالمي.

ولهذا، وكما سنرى، أنه على الرغم من كون الولايات المتحدة تأتي في مقدمة دول العالم جذباً للاستثمار بنصيب يتعدى المائة مليار دولار سنوياً، إلا أنها تحتل مرتبة متأخرة في مؤشر الأداء نظراً، لأن هذه التدفقات محدودة جداً إذا ما قيست بحجم نصيب أمريكا من الناتج الإجمالي العالمي.

وفي المقابل إذا ما نظرنا إلى دولة كبلجيكا ذات الحجم الصغير والمساهمة المتواضعة في الناتج الإجمالي العالمي، سنجد أنها تجتذب استثمارات هائلة ولهذا تجدها تحتل مقدمة الدول من حيث الأداء بل وأسبق من الولايات المتحدة (راجع المؤشر بالملحق).

ثانياً: بالنسبة لمؤشر قياس الإمكانات:

مؤشر قياس الإمكانات أي المؤشر الذي يعول على إمكانات الدولة الفعلية والتي بمقتضاها يمكن للدولة جذب المزيد من الاستثمارات، أو أنها بمقتضى إمكاناتها الحقيقية قد لا يكون هناك مستقبل لها في عالم الاستثمار. وهذه الإمكانات منها ماهو قائم ولم يحسن استغلاله أو إمكانات يتم تخليقها وبنائها بحيث تدخل بمقتضاها الدولة في عداد الدول ذات الإمكانات العالية لجذب المزيد من الاستثمار في المستقبل.

للتوضيح يفترض أننا بصدد دولة صغيرة لم تجر إصلاحاً اقتصادياً

ولديها الكثير من المعوقات، إلا أنها ، وعلى أثر عملية بيع شركة الاتصالات لشركة أجنبية، استطاعت جذب ٣ مليار دولار مقابل صفقة بيع شركة الكهرباء. نحن نكون بصدد مؤشر الأداء عندما نقول أن الدولة اجتذبت ٣ مليار دولار على أثر عملية بيع الشركة...، ولكن لا يمكن مد الحكم على مؤشر الإمكانات، حيث لا يمكننا القول بأن هذه الدولة لها مستقبل في عالم جذب الاستثمار، ما لم تتوافر لديها الإمكانات المستدامة، وهذا هو الفارق الأساسي بين مؤشري الأداء والإمكانات.

وهذا المؤشر (الإمكانات) يعتمد على قياس مستوى مجموعة من العوامل بالدولة المضيفة للاستثمار منها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد أجملها التقرير العالمي في خمسة محددات رئيسية(١):

١. الإطار السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر FDI Political Environment (مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي، والتشريعات المنظمة للاستثمار، ومستوى معاملة الأجانب، وسياسات المنافسة والدمج والتملك، وسياسة الخصخصة).
٢. تسهيل الأعمال : Business Facilitation الترويج للاستثمار، حوافز الاستثمار، والكفاءة الإدارية، وخدمات ما بعد الاستثمار After Investment Services مثل التحكيم بدلاً من التقاضي البطيء، أو تسهيلات تحويل الأرباح، أو الحفاظ على مستوىً من الاستقرار التشريعي بحيث لا يفاجأ المستثمر بتشريعات غير تلك التي عول عليها عند قراره بالاستثمار... إلخ.

(١) راجع في ذلك رسالتنا لنيل درجة الدكتوراه حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: «دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر» جامعة أولستر المملكة المتحدة ٢٠٠٠ النسخة المترجمة إلى العربية، دار النهضة العربية ٢٠٠٢.

٣. محددات اقتصادية FDI Economic Environment وهذه تتوقف على حسب الاستراتيجية الاستثمارية للشركة، وما إذا كانت هدفها خدمة السوق بالدولة المضيفة Market Seeking Investments، أو أنها تبحث عن موارد لاستنزافها Resources Seeking Investments، أو أنها تبحث عن الكفاءة والتكلفة Efficiency and Costs seeking Investments.

فالمحددات الاقتصادية للشركات الباحثة عن الكفاءة تتقدمها عناصر مثل المهارة والتكلفة لعنصر العمل في الدولة راغبة استضافة الاستثمار. أما بالنسبة للشركات الدولية التي تبحث عن سوق لتخدمه، فهذه تبحث عن سوق كبير، ولكن لا يكفي أن يكون السوق كبير الحجم بل ينبغي أن يكون معدل النمو الاقتصادي ونصيب الأفراد من الناتج القومي مرتفعاً، لأنه سينعكس بالإيجاب على الطلب، كما ينبغي أن تكون لدى الدولة المضيفة بنية أساسية Infrastructure قوية ومؤسسات فاعلة وقضاء مستقل ونزيه وسريع (إطار مؤسسي كفء).... إلخ.

(٣) الصورة العامة لوضع دول العالم بالمؤشرين خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

قبل العرض لوضع مصر أو الدول العربية، من الأحرى العرض أولاً للأمثلة الناجحة والخاسرة في مؤشري الأداء والإمكانات حتى نستبين مكانتنا الحقيقية على خريطة الاستثمار العالمية.

وبناءً عليه، تتضمن السطور التالية عرضاً للصورة العامة لمؤشر قياس مستوى الأداء ثم للصورة العامة لمؤشر قياس الإمكانات عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ على التوالي:

أولاً: بالنسبة لمؤشر قياس مستوى الأداء ٢٠٠٣ مقارنة بـ ٢٠٠٤:

بمقارنة مؤشر قياس الأداء (٢٠٠٣) بمؤشر قياس الأداء الأخير (٢٠٠٤) تم استخلاص النتائج التالية:

- استمرار حفاظ كل من بلجيكا ولكسمبورج كأفضل دول العالم أداءً من منظور نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بحجم اقتصادها على مدى الأعوام الثلاث التي صدر فيها المؤشر. مع ملاحظة أنهما ليسا أكبر دول العالم جذباً للاستثمار، ولكن عند قسمة حجم التدفقات إلى إجمالي نصيبهما - كما ذكرنا - من الناتج الإجمالي العالمي (أو حجم اقتصادها)، يتبين تمثيل الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة كبيرة.
- حافظت كل من هونج كونج وأيرلندا على ترتيبهما الثاني والثالث وتراجعت أنجولا من المرتبة ٢ إلى المرتبة ٥ هذا العام.
- الملاحظة الهامة والتي تستحق التوقف عندها هي أن أغلب الدول التي تتقدم دول العام جذباً للاستثمار هي من دول شرق أوربا التي لم تكن على الخريطة حتى سنوات معدودة مضت. في مقدمة تلك الدول تأتي سلوفاكيا وبوليفيا والتشيك وكازاخستان وأذربيجان ومولدوفا. فهذه الدول جميعها تدخل ضمن مجموعة الدول الـ ١٥ الأعلى جذباً للاستثمار على مستوى العالم. وعلينا أن نتذكر هنا أن مصر في عام ١٩٨٩ أي عام ظهور تلك الدول من جديد على الخريطة كانت تحتل المرتبة ١٤ على مستوى العالم وليس المرتبة ١١٣ التي تحتلها في تقرير هذا العام.
- بالنسبة للدول التي تقع في مؤخرة المؤشر فلم يتغير وضعها هي الأخرى كثيراً عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣، وهي سيراليون وسيرينام واليمن وليبيا والإمارات العربية والسعودية والكويت وإندونيسيا.

- وهناك من الدول التي حققت طفرة هائلة في مستوى الأداء عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣ وفي مقدمتها سلوفاكيا التي كانت تحتل المرتبة ٢٦ عام ٢٠٠٣ احتلت المرتبة رقم ٨ هذا العام، وكذلك فعلت بروناي دار السلام التي كانت تحتل المرتبة ١٠ العام الماضي واحتلت المرتبة ٤ هذا العام (٢٠٠٤).
- وفي المقابل تراجع أداء كل من الولايات المتحدة (من ٧٩ العام الماضي إلى ٩٢ هذا العام) والمملكة المتحدة (من ٢٨ عام ٢٠٠٣ إلى المرتبة ٣٨ هذا العام)، كما تراجعت السويد من المرتبة ٧ العام ٢٠٠٣ إلى المرتبة ٢٣ هذا العام) وكذلك تراجعت الصين من المرتبة ٥٠ العام ٢٠٠٣ إلى المرتبة ٥٩ هذا العام وهكذا...

إذاً، من خلال استقرائنا لبيانات هذا المؤشر لاحظنا أنه بالنسبة لدولة مثل الولايات المتحدة ورغم كونها في مقدمة دول العالم جذباً للاستثمار على مدار العقد الماضي، إلا أنها احتلت مرتبة متدنية في المؤشرين ٧٤ و٧٩ و٩٢ في مؤشرات الأداء ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، ٢٠٠٤. وتفسير ذلك كما ذكرنا، أن المؤشر يضع ترتيب الدولة بناءً على نصيبها من الاستثمار العالمي مقسوماً على نصيبها من الناتج الإجمالي العالمي وكذلك على أساس حجم هذه الدولة في الاقتصاد العالمي أو نسبة هذا الاستثمار إلى الناتج القومي الإجمالي للدولة المعنية.

ونظراً لكون الولايات المتحدة تساهم بأكثر من ٣٥ ٪ من إجمالي الناتج العالمي فكان طبيعياً بعد القسمة أن تأتي بهذا الترتيب المتأخر.

كذلك كان الشأن بالنسبة للصين والتي استطاعت اجتذاب أكثر من ٥٠ مليار دولار سنوياً على مدار العشر سنوات الماضية وتحتل مقدمة الدول النامية

من حيث حجم الاستثمار إلا أنها في مؤشر قياس الأداء كان ترتيبها الدولة ٥٩ ذلك لنفس الاعتبار السابق الإشارة إليه.

ثانياً: الصورة العامة لمؤشر قياس الإمكانات ٢٠٠٤ مقارنة بـ ٢٠٠٣.

إذا كان ما عرضنا له في الصفحات السابقة هو مؤشر الأداء الفعلي، فماذا عن ما يمكن للدولة جذبة بالنظر إلى إمكاناتها؟ وأي الدول رفعت من مستوى إمكاناتها، وأي الدول تراجعت في الإصلاح ومن ثم تراجع ترتيبها في مؤشر الإمكانات؟ هذا ما تحاول السطور التالية الإجابة عليه.

الأمر الملاحظ بداية أنه لم تتغير الصورة على المستوى العالمي في مؤشر قياس الإمكانات ٢٠٠٤ عنه بالنسبة للوضع الذي كان في مؤشر ٢٠٠٣ حيث:

- حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على المرتبة رقم واحد على العالم من حيث الإمكانات. فقد تبين أنه على مدار السنوات ٨٨/٩٠ و٩٣/٩٥ و٢٠٠٠/ ٢٠٠١ و٢٠٠١/ ٢٠٠٢ الولايات المتحدة هي الدولة رقم واحد. أي أن الولايات المتحدة مؤهلة بسوق كفء واقتصاد حر وعناصر بشرية مؤهلة وسوق واسعة....لجذب المزيد من الاستثمارات المستقبلية، متفوقة بتلك الإمكانات على باقي دول العالم.
- حافظت كل من النرويج وسنغافورة والمملكة المتحدة على المراتب من ٢ إلى ٤ وإن كانت الدول الثلاث تتبادل تلك المراكز الثلاث. وهذا يعني أن هذه الدول أجرت من الإصلاحات ما أهلها لتكون سوقاً كبيراً لتدفق الاستثمار، ولتحتل مركزاً متميزاً يفوق مركزاها الحالية من حيث الأداء.
- حققت أيرلندا المزيد من الصعود حيث صعدت هذا العام إلى المرتبة ٧ بعد أن كانت ١١ عام ٢٠٠٣ و ٢٤ عام ١٩٩٠, فأيرلندا كما سنرى تحتل المرتبة رقم واحد في مؤشر العولمة ومؤشر الاستعداد المعرفي والتقني، كما أنها

من أفضل وربما أفضل الأسواق الأوربية من حيث الاستعداد التقني والبشري هذا بالإضافة لموقعها الاستراتيجي كبوابة أوربا على السوق الأمريكي أو المعبر الأمريكي لأوربا.

- وارتباطاً بالصورة العالمية لايمكن أن نغفل التقدم الكبير الذي حققته دولة قطر حيث صعدت إلى المرتبة ٨ بعد أن كانت في المرتبة ٢٠ العام الماضي وهو ما يعكس إصلاحاً جدياً في قطر.
- في مؤخرة مؤشر الإمكانات لم يتغير الوضع كثيراً من عام إلى آخر، فلا تزال نفس الدول تتبادل المراكز العشر الأخيرة إذ تحتل الكونغو وسيراليون وزامبيا وهايتي وطاجيكستان ورواندا المراكز الأخيرة على التوالي.

٤) وضع مصر في مؤشري الأداء والإمكانات خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

مر ترتيب مصر بتحولات ملحوظة في مؤشري الأداء والإمكانات، تحول يستحق التوقف والتأمل والبحث عن العلاج العاجل. ولتوضيح أسباب ذلك، نعرض أولاً لترتيب مصر في مؤشر الأداء ثم لترتيبها في مؤشر الإمكانات مع المقارنة بين الوضع في مؤشر ٢٠٠٣ والوضع في ظل مؤشر ٢٠٠٤، ولم يفوتنا العرض في مقارنة سريعة بين وضع وترتيب مصر ووضع وترتيب الجارة إسرائيل.

أولاً: ترتيب مصر في مؤشر الأداء ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣.

هل تغير أداء مصر مقارنة بباقي دول العالم عام ٢٠٠٤ عن أدائها عام ٢٠٠٣؟ وإذا كان قد حدث تغير فهل هو للأفضل أم للأسوأ؟ وما هو حجم هذا التغير إذا ما قورن بأداء مصر في عقد مضى؟

بداية نؤكد على احتلال مصر هذا العام للمرتبة ١١٣ في مؤشر الأداء مقارنة بالمرتبة ١١٠ التي احتلتها في مؤشر الأداء ٢٠٠٣. أي أن ترتيب مصر

في مؤشر الأداء شهد تراجعاً بحيث أصبحت مصر ضمن مجموعة الثلاثين الأخيرة من بين ١٤٠ دولة شملها المؤشر.

ولكن بيدوا الوضع أكثر تعقيداً إذا ما قارنا أداء مصر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العام ٨٨/١٩٩٠ بأدائها هذا العام. كما يوضح الجدول، يلاحظ أنه بعد أن كانت مصر واحدة من الدول الخمسة عشر الأوائل عام ١٩٩٠ أصبحت ضمن مجموعة الثلاثين الأواخر عام ٢٠٠٤.

الأمر الهام هنا أيضاً هو أن مؤشرات أداء مصر في تراجع مستمر كما يوضح الجدول (١٠). فهناك من الدول من يتراجع أداؤها في عام ثم تعود وتتعافي في العام التالي. ولكن بالنسبة لمصر فالوضع مختلف تماماً إذ تراجعت بمائة مرتبة تقريباً وفي سبيلها لاحتلال مؤخرة المؤشر شأن ماحدث لها في مؤشر الاندماج في العولمة كما عرضنا لاحقاً.

هذا التراجع المستمر يقتضي وقفة صادقة وصارمة للتعرف على أسباب الفشل والأخذ بأسباب النجاح من خلال التعرف على التجارب الناجحة في هذا الخصوص كما عرضنا في التوصيات.

جدول (١٠) مؤشر الأداء في الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من مصر وإسرائيل خلال الفترة من ١٩٨٨ وحتى ٢٠٠٣

الدولة	مؤشر الأداء لعام ٢٠٠٢		مؤشر الأداء لعام ٢٠٠٣	مؤشر الأداء لعام ٢٠٠٣
إسرائيل	من ٨٨/١٩٩٠	من ٩٨/٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤
	الرتبة ١٠٠	٧٠	٦٥	٦٦
مصر	١٤	٩١	١١٠	١١٣

المصدر: جدول مجمع من أعداد مختلفة من تقرير الاستثمار العالمي حتى التقرير الأخير ٢٠٠٤.

وفي المقابل بالنسبة لإسرائيل، فقد شهدت تراجعاً طفيفاً بمقدار مرتبة واحدة هذا العام مقارنة بالعام ٢٠٠٣, ولكن إذا ما أجرينا مقارنة بين أداء إسرائيل الآن وأدائها خلال الحقبة الماضية لتبين لنا أنها تبلي بلاءً حسناً إلى حد ما، إذ صعدت من المرتبة ١٠٠ عام ١٩٩٠ إلى المرتبة ٦٦ عام ٢٠٠٤.

ولمحاولة تفسير هذا التراجع في ترتيب مصر يمكننا إرجاعه – في تقدير المؤلف – للعديد من العوامل وفي مقدمتها:

- الانفتاح العالمي تحت لواء العولمة ودخول أغلب دول العالم في منظومة الرأسمالية، ومن ثم فبعد أن كانت الدول الجاذبة للاستثمار معدودة قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، فتح العالم على مصراعيه فتعددت البدائل أمام المستثمرين فهناك سوق شرق أوربا وأمريكا اللاتينية ودخول الصين بقوة. كل ذلك أضعف من فرص مصر في جذب المزيد من الاستثمارات خاصة وأن الأسواق الوافدة أعدت نفسها لتلقي تلك النوعية من الاستثمارات فتحقق لها السبق في حين كان نصيب مصر هو التراجع.
- أضف إلى هذا تراجع مؤشرات مصر الاقتصادية المختلفة على مدى السنوات الماضية وهو ما حد من فرص مصر في جذب المزيد من الاستثمارات[١].

ثانياً: ترتيب مصر في مؤشر الإمكانات ٢٠٠٤ مقارنة بـ ٢٠٠٣:

بعد أن عرضنا لوضع مصر في مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر وكيف أن أدائها غير مشجع، ماذا عن وضع ومكانة مصر في مؤشر

(١) لمزيد من التحصيل راجع كتاب المؤلف، وهو ترجمة لرسالة الدكتوراه بعنوان «محددات جذب الاستثمار في عصر العولمة: دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر» دار النهضة العربية ٢٠٠٢.

الإمكانات؟ هل شهد هو الآخر تراجعاً؟ هل عظمت مصر من إمكانات الاستثمار المستقبلي فيها؟

للإجابة على تلك التساؤلات، نؤكد من خلال المتاح من البيانات بشأن كل من مصر وإسرائيل في مؤشري ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ أن:

- بالنسبة لمصر، وبعد أن كانت مصر قد حققت تحسناً عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٠ حيث رفعت مصر من إمكاناتها لجذب الاستثمار، إلا أن ترتيبها تجمد خلال العامين الماضيين عند المرتبة٧٠ من بين دول العالم الـ ١٤٠ التي شملها المؤشر. ولكن عند النظر إلى عدد النقاط التي سجلتها مصر هذا العام مقارنة بالعام الماضي نجد أنها شهدت تراجعاً من ١٨٤ , ٠ إلى ١٨٣ , ٠، فلا يعني ثبات الترتيب ثبات مستوى الإمكانات خلال العامين (راجع الجداول بالملحق).
- شهدت إسرائيل تحسناً في مؤشر إمكاناتها حيث ارتفع ترتيبها من الدولة ٢٤ خلال الفترة ٩٠/٨٨ إلى الدولة ٢١ خلال الفترة ٢٠٠٠/٩٨، ثم إلى الدولة ٢٣ في المؤشرين الأخيرين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ كما هو موضح بالجدول رقم ١١.

جدول رقم ١١: مؤشري إمكانات جذب الاستثمار٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ لكل من مصر وإسرائيل

الدولة	مؤشر الإمكانات ٢٠٠٣		مؤشر الإمكانات ٢٠٠٢	مؤشر ٢٠٠٤
مصر	الفترة من ٩٠/٨٨	من ٢٠٠٠/٩٨	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠٠
	الرتبة ٩٠	٦٦	٧٠	٧٠
إسرائيل	الرتبة ٢٤	٢١	٢٣	٢٣

المصدر: جدول مجمع من أعداد متفرقة من تقارير الاستثمار العالمي.

وعلى نفس نمط تقرير ٢٠٠٣ تضمن مؤشر الإمكانات ٢٠٠٤ التقسيم الذي يقسم الدول الداخلة في المؤشر إلى ثلاث أقسام رئيسية:

١. **الدول ذات الإمكانات العالية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.**

وهذه مقسمة بدورها إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى**، وهي تضم الدول التي في مقدمة السباق وهي الدول عالية الأداء والإمكانات.
- **المجموعة الثانية**، وتضم الدول ذات الإمكانات العالية ولكن أدنى من المجموعة الأولى لكونها منخفضة الأداء.

٢. **الدول ذات الإمكانات المنخفضة.**

وهذه بدورها هي الأخرى تضم مجموعتين:

- **المجموعة الأولى**، وهي الدول التي تملك إمكانات أعلى من المنخفضة.
- **المجموعة الثانية**، وهي تضم الدول ذات الإمكانات والأداء المحدود.

بناءً على التقسيم السابق لوحظ دخول كل من مصر وإسرائيل ضمن مجموعة الدول عالية الإمكانات. ولكن وكما ذكرنا أن الدول عالية الإمكانات مقسمة إلى مجموعتين، لوحظ دخول إسرائيل والأردن لهذا العام (٢٠٠٤) كما كان عام ٢٠٠٣ ضمن دول المجموعة الأولى (متقدمي السباق Front Runner) لكونها دول عالية الأداء والإمكانات.

وفي المقابل دخلت مصر ضمن مجموعة الدول ذات الإمكانات العالية، ولكن بإمكانات أدنى من دول المجموعة الأولى، نظراً لكونها محدودة الأداء، وهو

ذات مؤشر مصر على مدى الأعوام الثلاث الماضية. يدخل مع مصر في هذه المجموعة ٧ دول عربية أخرى وهي الكويت ولبنان وليبيا وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة، كما عرضنا تفصيلاً في الصفحات التالية.

(٥) وضع الدول العربية التي شملها قياس مستوى الأداء والإمكانات.

شمل مؤشر قياس كل من الأداء والإمكانات هذا العام (٢٠٠٤) عدد ١٦ دولة عربية لعام. احتلت الدول العربية مراكز متباينة في مؤشري الأداء والإمكانات، إذ حقق بعضها نجاحات ملموسة، وأخفق البعض في الحفاظ على ترتيب متقدم. نعرض أولاً لترتيب الدول العربية في مؤشر قياس الأداء لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، ثم لوضع تلك الدول في مؤشر قياس الإمكانات عن ذات الفترة.

أولاً: ترتيب الدول العربية في مؤشري قياس الأداء لعام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

يلاحظ بعد الإطلاع على الجدول التالي (جدول ١١) ما يلي:

- الملاحظة العامة هي أنه لم تدخل أي من الدول العربية الـ ١٦ ضمن العشرين الأوائل من حيث الأداء وإن كانت السودان قد دخلت هذا العام ضمن مجموعة الخمسين الأوائل بعد الاكتشافات البترولية التي جذبت الشركات العاملة في قطاع البترول، حيث احتلت السودان هذا العام المرتبة ٤٨, هذا رغم ما يحاك للسودان ورغم الحرب الأهلية في دارفور والجنوب، إلا أن هذا النوع من الاستثمار يتوجه حيث يوجد النفط دون اعتبار كبير للأوضاع الأمنية كما توصلنا في دراسة أخرى[١].

(١) راجع مؤلفنا المشار إليه مسبقاً بشأن محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أن هناك دولاً عربية ست ارتفع مستوى أدائها في مؤشر ٢٠٠٤ عنه بالنسبة لأدائها في ظل مؤشر العالم السابق، وهي تونس وقطر والجزائر والسودان والإمارات واليمن.
- إلا أن قطر وتونس والإمارات والسودان كانت أفضل الدول العربية أداءً حيث صعدت على الترتيب: تونس من المرتبة ٧٦ إلى المرتبة ٦٠، وقطر من المرتبة ٩٨ إلى المرتبة ٨١، والإمارات من المرتبة ١٣٦ إلى المرتبة ١٢٠، والسودان من ٥٧ إلى المرتبة ٤٨, كما شهدت الجزائر تحسناً ملموساً من المرتبة ١٠١ إلى المرتبة ٩٤.
- وفي المقابل تراجع أداء سبع دول عربية أخرى بالإضافة إلى مصر وهي الأردن والمغرب والسعودية والكويت وعمان وسوريا وليبيا.
- كانت المغرب وسوريا هما أكثر الدول العربية تراجعاً حيث تراجع ترتيب المغرب من المرتبة ٤٦ إلى المرتبة ٦٢ هذا العام، كما تراجعت سوريا من المرتبة ١٠٣ إلى المرتبة ١١٤. وكانت كل من عمان والأردن هما أقل الدول العربية تراجعاً هذا العام مقارنة بالعام الماضي.
- الدولة العربية الوحيدة التي لم يتغير أدائها هي لبنان إذ احتفظت بذات الترتيب وهو ٩٦.

openkanal.com

جدول ١١: ترتيب الدول العربية التي شملها مؤشري الأداء ٢٠٠٣ و٢٠٠٤

الدولة	مؤشر الأداء ٢٠٠٢		مؤشر الأداء ٢٠٠٣	مؤشر ٢٠٠٤
البحرين	الفترة من ٨٨/٩٠	من ٩٨/٢٠٠٠	٥٦	٧٢
	الرتبة ٣١	٤٠		
الجزائر	١٢٦	١١١	١٠١	٩٤
المغرب	٧٦	١١٠	٤٦	٦٢
قطر	١٣٣	٩٢	٩٨	٨١
الأردن	٩٧	٨٦	٥٤	٥٧
تونس	٦٨	٦٧	٧٦	٦٠
السعودية	١٠٣	١٢٧	١٣٥	١٣٨
الإمارات	١١٥	١٣٧	١٣٦	١٢٠
الكويت	١٢٤	١٣٢	١٣٢	١٣٦
عمان	٤٧	١٣٠	١٢٩	١٣٠
سوريا	٩٢	١٠٥	١٠٣	١١٤
السودان	١٣٢	٥٨	٥٧	٤٨
لبنان	١١٧	١٢٦	٩٦	٩٦
ليبيا	-		١٣٤	١٣٧
اليمن	-		١٣٧	١١٥

المصدر: جدول جمعه المؤلف من أعداد متفرقة من تقارير الاستثمار العالمي.

obeikandl.com

ثانياً: وضع الدول العربية في مؤشر قياس الإمكانات ٢٠٠٤:

كما عرضنا لوضع مصر في مؤشر الإمكانات، نعرض هنا لوضع باقي الدول العربية في هذا المؤشر وفقاً لذات التقسيم وهو:

١. دول ذات إمكاناتٍ وأداءٍ عالٍ.
٢. دول ذات إمكانات عالية وأداء منخفض.
٣. دول ذات إمكانات منخفضة وأداءٍ عالٍ.
٤. وأخيراً دول ذات إمكانات منخفضة وأداء منخفض.

يتضمن الجدول المشار إليه أدناه (١٢) إلى وضع الدول العربية في مؤشري الإمكانات ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، ومن خلال استقراء الجدول يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- نلاحظ من خلال الرؤية العامة للمؤشر دخول دولتين عربيتين لأول مرة هذا العام ضمن مجموعة العشرين الأوائل على مستوى العالم من حيث الإمكانات وهما قطر (٨) والإمارات (١٧)، كما أن الملاحظ أن أفضل الدول العربية تمثيلاً في مؤشر الإمكانات هي دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة قطر والإمارات والبحرين والكويت والسعودية، فهذه الدول جميعها تدخل ضمن الدول الخمسين الأوائل على مستوى العالم في مؤشر الإمكانات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بمراجعة الجدول تبين لنا ارتفاع مؤشرات عدد تسع دول عربية هذا العام مقارنة بالعام الماضي هذه الدول هي قطر والجزائر والبحرين والسودان واليمن وتونس والأردن والإمارات وليبيا.

- في حين تراجع ترتيب عدد ٤ دول عربية وهي سوريا والسعودية وعمان ولبنان وإن كانت سوريا هي أكثر الدول العربية تراجعاً في مؤشر الإمكانات.
- وفي المقابل لم يتغير ترتيب عدد ثلاث دول عربية وهي مصر والكويت والمغرب.
- إلا أن هناك ملاحظة يجدر التأكيد عليها وهي أنه قد تكون بعض الدول شهد تحسناً في الترتيب العام بين دول العالم ولكن لم يحدث تحسن في النقاط التي سجلتها تلك الدولة هذا العام مقارنة بالعام الماضي. على سبيل المثال، لنأخذ حالة مصر والتي لم يتغير ترتيبها عن المرتبة ٧٠، ولكن عند النظر إلى النقاط التي سجلتها مصر هذا العام نجد أن عددها ١٨٢,٠ نقطة في حين كانت النقاط المسجلة العام الماضي ,١٨٤,٠ كذلك الشأن بالنسبة للكويت التي حافظت على المرتبة ٢٨ ، ولكن بالنظر إلى عدد نقاطها المسجلة يتبين أنها شهدت تراجعاً من ٠,٣١٨ عام ٢٠٠٣ إلى ٠,٣٠٤ هذا العام.
- الملاحظة العامة والأخيرة هي أن أفضل الدول العربية تمثيلاً هذا العام مقارنة بالعام الماضي في مؤشر الإمكانات هي قطر والأردن والإمارات، ولكن عند الوضع في الاعتبار مؤشر عام ١٩٩٩ يتبين أن قطر هي حصان المؤشر كأفضل ممثل للدول العربية فيه.

جدول ١٢: ترتيب الدول العربية في مؤشر الإمكانات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٤

	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الجزائر	٧٩	٨١	٧٥
البحرين	٣١	٣١	٢٩
الكويت	٣٢	٢٨	٢٨
قطر	١٣	٢٠	٨
الإمارات	١٩	٢٤	١٧
السعودية	–	٣٠	٣١
المغرب	٩٢	٩٣	٩٣
الأردن	٤١	٦٨	٤٥
سوريا	٩٣	٩٠	١٠٠
تونس	٧٤	٧٣	٧١
ليبيا	٣٩	٤٧	٤٦
عمان	٥٠	٥٠	٥٣
السودان	١٢٤	١٢٣	١٢٠
لبنان	٥٧	٥٨	٦٠
اليمن	٨٥	٨٨	٨٧

المصدر: جمعه المؤلف من أعداد متفرقة من تقارير الاستثمار العالمي.

obeikandi.com

جدول (١٣)

(الدول ذات الإمكانات العالية)		(الدول ذات الإمكانات المنخفضة)	
الدولة متقدمة السباق (أداء عالي وإمكانات عالية)	الدول ذات إمكانات أدنى من متقدمي السباق (أداء منخفض وإمكانات عالية)	دول ذات إمكانات أعلى من الدول منخفضة الإمكانات (أداء عالي وإمكانات منخفضة)	الدول ذات الإمكانات الدنيا (أداء منخفض مع إمكانات منخفضة)
في مؤشر ٢٠٠٣			
البحرين والأردن	مصر، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، السعودية والإمارات والسودان	المغرب	الجزائر، سوريا، تونس واليمن
في مؤشر ٢٠٠٤			
الأردن فقط	نفس دول العام الماضي باستثناء السودان ولكن مع دخول البحرين	المغرب وتونس والسودان	الجزائر وسوريا واليمن

يتضح من خلال الجدول المبين أعلاه (١٣) ما يلي:

- خروج البحرين من مجموعة متقدمي السباق خاصة بعد أن تراجع أدائها في جذب الاستثمار هذا العام مقارنة بالعام ٢٠٠٣ كما أوضحنا مسبقاً عند عرضنا لمؤشر أداء الدول العربية. في حين حافظت الأردن على استمراريتها لتكون الدولة العربية الوحيدة الممثلة ضمن مجموعة متقدمي

السباق. فعلى الرغم من تراجع ترتيب الأردن في مؤشر الأداء من الدولة ٥٤ إلى الدولة ٥٧ إلا أنه بالنظر إلى حجم التدفقات الفعلية من الاستثمار فقد شهدت الأردن زيادة في عدد النقاط ١,١٦٣ إلى ١,١٧٨.

- وفي المقابل انتقلت تونس من مجموعة الأداء المنخفض والإمكانات المنخفضة إلى مجموعة الأداء العالي والإمكانات المنخفضة (المجموعة الثالثة) حيث صعدت إلى المرتبة ٦٠ هذا العام بعد أن كانت تحتل المرتبة ٧٦ عام ٢٠٠٣ في مؤشر الأداء.
- أما بالنسبة لكل من سوريا والجزائر واليمن فلم يتغير وضعها إذ ظلت جميعها ضمن المجموعة الرابعة ذات الأداء المنخفض والإمكانات المنخفضة.

(٦) الدروس المستفادة والمقترحات:

يستفاد من تحليلنا لوضع كل من مصر والدول العربية في كل من مؤشري الأداء وإمكانات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أنه:

- بصفة عامة شهد مستوى الأداء للدول العربية في مجموعها تراجعاً ملحوظاً، فبعد أن كانت تجتذب ما يزيد عن ٥٪ من تدفقات الاستثمار العالمي خلال الثمانينات، هبط نصيبها إلى أقل من ٣٪ خلال حقبة التسعينات، ثم أقل من ١,٥٪ وفقاً للتقرير العالمي للاستثمار ٢٠٠٣، وأخيراً أقل من ١٪ وفقاً للتقرير العالمي الأخير بشأن الاستثمار (٢٠٠٤).
- لا يمكن إغفال ما تركته الحرب على العراق والتصعيد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية من أثر، حيث تحولت المنطقة بأثرها إلى منطقة حرب، وهو ما لا يشجع على قيام استثمارات طويلة الأجل تبحث عن اليقين والاستقرار.

- إن حفاظ الأردن على صدارتها للدول العربية بدخولها على مدى العامين الماضيين ضمن مجموعة الدول متقدمي السباق على مستوى العالم يمثل تجربة ناجحة في المنطقة يجدر التعرف عليها والاستفادة منها من قبل باقي الدول العربية، فهي الآن أعلى الدول العربية أداءً وإمكاناتاً. لاشك أنها تجربة ناجحة خاصة مع علمنا بافتقاد الأردن للكثير من الموارد التي تذخر بها باقي البلدان العربية.
- أن مصر هي أسوأ الدول العربية أداءً على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية، إذ بعد أن كانت الدولة رقم ١٤ على مستوى العالم، هبط ترتيبها إلى الدولة رقم ١١٣، أي مئة رتبة هبوط تقريباً.

بناءً على هذه النتائج، تضع الدراسة المقترحات التالية أمام صانع القرار العربي وأمام الباحثين العرب:

١. بالنسبة للدول التي شهدت تراجعاً كبيراً في مؤشراتها كمصر ينبغي أن تجرى مراجعة شاملة وجدية لتشريعات الاستثمار وإجراءات التعامل مع الاستثمار والمستثمرين، مع العودة لأهل العلم في هذا الخصوص.
٢. كما ينبغي التعرف على محددات جذب الاستثمار والتي تتعدى في مجموعها الـ ٣٢ عامل وفقاً للعديد من الدراسات الاقتصادية، دون التركيز على بعض المحددات الهامشية.
٣. لابد من الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في جذب الاستثمار وفي رفع مستوى الأداء والإمكانات، وأمامنا دول جنوب شرق آسيا التي تحتل مراتب متقدمة سواء في مؤشر الأداء أو مؤشر الإمكانات كسنغافورة وهونج كونج وتايوان، وكذلك الاقتصاديات الواعدة في شرق أوربا مثل التشيك ودول البلطيق، بل وحتى أنجولا في أفريقيا.

٤. يوصى بإرسال الخبراء وتشجيع المؤسسات البحثية – والخاصة منها تحديداً– للدراسة والتحليل المقارن لتجارب دول عربية ودول ناجحة في هذا المجال حتى يمكن استخلاص أسباب النجاح والفشل.

٥. آن الأوان لوضع الدراسات العلمية التي يجريها الباحثين العرب موضع التطبيق حتى يتم الاستفادة مما خلصت إليه في مجال جذب الاستثمار.

٦. لابد من التركيز على الارتقاء بالمؤشرات الاقتصادية كمعدل النمو والتضخم والاستثمار والادخار المحلي. فالمستثمر الذي يفكر في القدوم للاستثمار لخدمة السوق المصري أو العربي لن يفكر في الاستثمار عندنا في ظل معدل نمو متدنٍ، حيث انخفاض مستويات المعيشة ومستويات الدخول، وبالتالي الطلب المحتمل على إنتاج تلك الشركات.

٧. جودة وليس تكلفة العنصر البشري. فرغم زيادة عدد العاطلين من الشباب على الـ ٥ مليون شاب وفي الدول العربية لأكثر من ٤٠ مليون، يعجز المستثمرين المحليين عن الحصول على عمال مدربين قادرين على التعامل مع الآلات، إذا كان هذا هو حال المستثمرين الوطنيين، فهل نتوقع قدوم المستثمر الإنجليزي أو الأمريكي ومعه عمال من شرق آسيا، فأولى به التوجه مباشرة إلى شرق آسيا، أليس كذلك؟!

٨. وضع نظام التعليم في الدول العربية ومصر تحديداً، فقد تبين للمؤلف في دراسات أخرى، أن نظام التعليم القائم نظام بالٍ وعقيم ولا يتفق مع طموحاتنا التنموية، كما أنه لا رابط بين التعليم سوق العمل، كما أنه يعول على الكم دون الكيف، كما أنه لا رابط بين التعليم ونظم التدريب، وماذا عن برامج التدريب القائمة، فهل ما يجري ينطوي على تدريب حقيقي؟! وهل التعليم الفني مؤهل لضخ عمالة ماهرة!!

٩. الأنظمة الضريبية القائمة تفتقد إلى التوازن بين حجم الإعفاءات والأعباء. لنأخذ مثالاً بمصر، في الوقت الذي كان يقدم فيه إعفاء من ضريبة الشركات يصل أحياناً إلى ٢٠ عام، كان القانون يفرض ضريبة شركات تصل إلى أكثر من ٤٣ ٪!! وقد تبين لي أنه أعلى معدل ضريبي في العالم!! واستقرار النظام الضريبي لا يقل في أهميته، فالمستثمر يبحث عن اليقين والاستقرار في النظام الضريبي فهو استثمار طويل الأجل.

١٠. لابد من الاستفادة من تجربة الأردن التي قامت بتخصيص مكتب لخدمات المستثمرين بمطار عمان لإنهاء الإجراءات في دقائق معدودة ومن شباك واحد وموظف مؤهل واحد!!

١١. الاندماج أو الاتحاد الاقتصادي الإقليمي. فوفقاً لتقرير الاستثمار العالمي في أعداده المختلفة، لوحظ أن أغلب الاستثمارات العالمية ترتكز في المناطق التي شهدت أشكالاً من الاندماج كالاتحاد الأوربي والإبيك والآسيان، أما المنطقة العربية فكانت هي أدنى مناطق العالم جذباً للاستثمار لغياب الاندماج. فالمستثمر في الاتحاد الأوربي يستثمر في ٢٥ دولة وكأنه يستثمر في دولة واحدة وما يترتب على ذلك من آثار.

١٢. هناك مسألة أخرى وهي تتعلق بالوضع السياسي في مصر وباقي الدول العربية – وارتباطاً بما خلصنا إليه من عرضنا لمؤشر الحرية – وإن كانت أغلب الدول العربية تتمتع بقدر من الاستقرار السياسي في الوقت الراهن، إلا أن المستثمرين غالباً ما يبدون تخوفاً بشأن المستقبل. فالاستثمار الأجنبي المباشر استثمار طويل الأجل كما ذكرنا. فالصورة السياسية المستقبلية للدول العربية غير واضحة المعالم، الأمر الذي خلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين بشأن مستقبل الاستثمار في بلداننا خاصة في ظل ما يحاك لبلداننا من خطط إصلاح وتقسيم ليتم فرضها فرضاً.

١٣. النظام القضائي في الدول العربية لا يتمتع بالمرونة والآليات الكافية الكفيلة بالحسم السريع لقضايا الاستثمار. فالمستثمر بحاجة إلى آليات أكثر مرونة وسرعة كلجان فض المنازعات وأن تكون قراراتها ملزمة للحكومات أولاً لا أن تصبح مرحلة من مراحل التقاضي، وهل القضاة مؤهلين للتعامل مع تلك النوعية من القضايا علمياً وفنياً... إلخ.

١٤. هناك قضية أخرى لاتقل في أهميتها وهي متعلقة بمسألة الترويج للاستثمار لدولنا العربية في الخارج من خلال مكاتب التمثيل القائمة!! هذه المكاتب تكلف الخزانة العامة لدولنا العربية المليارات، وما هو العائد؟؟ على أي أساس تم اختيار هؤلاء؟ وهل هناك آليات لتقييم أدائهم؟ ولماذا لم يتم تشجيع شركات قطاع خاص للترويج للاستثمار في الدول العربية في الخارج على أن تحصل على عمولة عن كل عملية أو تعاقد جديد يتم الاتفاق على قدرها مع الحكومات المعنية ....الخ.

١٥. تم ماذا عن عملية البحوث والتطوير في بلداننا العربية؟ هل سألنا أنفسنا لماذا لم تقدم شركة مثل سوني أو بناسونيك على الاستثمار في مصر أو في أي من الدول العربية في حين أنها تستثمر في ماليزيا وسنغافورة؟!! فما هو نصيب الإنفاق على البحوث والتطوير من الإنفاق القومي العربي؟! وما هو مصير ما يجرى من بحث علمي؟ هل يستفاد منه؟ فهل يحترم البحث العلمي عندنا؟ وبالتالي هل ينتظر قدوم شركات عالية التقنية إلى بلادنا للاستثمار؟!

١٦. لا ينفصل عن هذا الموضوع مسألة وضع مصر والدول العربية وترتيبها في المؤشرات التنموية العالمية، ومن هنا تأتي أهمية هذا المؤلف. فالشركات الدولية لا تتخذ قراراتها بعشوائية أو استناداً إلى تصريحات هذا أو ذاك،

فهناك مؤسسات تقييم دولية كمؤسسة الشفافية الدولية والمنتدى الاقتصادي العالمي وتقرير التنمية البشرية وهناك العديد من المؤشرات عرضنا لها في هذا المؤلف. فمصر وفقاً لمؤشرات عام ٢٠٠٤، كمؤشر التنافسية والشفافية والفساد والاندماج في العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر...الخ، شهدت مزيداً من التراجع هذا العام مقارنة بالعام ٢٠٠٣ كما هو موضح بهذا الكتاب. كل ذلك تطلع عليه الشركات الدولية قبل اتخاذ قراراتها الاستثمارية وبعد ذلك تتخذ القرارات، إما الذهاب إلى مصر أو ماليزيا أو سنغافورة.

openkandl.com